

تأثير العملات المشفرة على مقومات النظام المحاسبي دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين

وعدالله معن وعدالله

قسم تقنيات المحاسبة، الكلية التقنية الإدارية، الموصل، الجامعة التقنية الشمالية، العراق
waadallah.maan@ntu.edu.iq

وليد خالد شهاب

قسم تقنيات المحاسبة، الكلية التقنية الإدارية، الموصل، الجامعة التقنية الشمالية، العراق
wakeed_khalid@ntu.edu.iq

المستخلص

تُعدّ العملات المشفرة من التطورات الحالية والمستقبلية المهمة إذ إن هذه الأهمية أدت إلى القيام دراسات عدة لها ولكن لم تكن هنالك دراسة صريحة لبيان تأثيرها على المحاسبة بوصفها موضوع معاصر ومستقبلي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في تأثير العملات المشفرة على أهداف القوائم المالية. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على النظام المحاسبي ومكوناته وتطوراتها والمفاهيم المرتبطة به ومقوماته، والوقوف على مفهوم العملات المشفرة وأنواعها وخصائصها وأشكالها، ويهدف إلى بيان تأثير العملات المشفرة على مقومات النظام المحاسبي وهو ما يُعد الهدف الرئيس للدراسة.

ولتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، قام الباحثان باتباع المنهج الاستنباطي التحليلي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي، وتم الحصول على البيانات والمعلومات عن طريق استمارة الاستبيان التي أعدها الباحث لغرض الاخذ بآراء عينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات، كان أهمها أنه يتسم التعامل بالعملات المشفرة بالشفافية والوضوح نتيجة استخدام تقنيات حديثه مثل البلوكشين مما يقلل احتمالات الغش والأخطاء والتزوير، وعلاوة على ذلك، يتم إصدار العملات المشفرة باستخدام التشفير الرياضي وتقنيات الأمان لتأمين العمليات المالية وتحويلها بشكل آمن، كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام العملات المشفرة في النظام المحاسبي الموحد يتطلب معرفة وفهم متعمق للتكنولوجيا والقوانين واللوائح المتعلقة بهذه العملات.

وأوصى الباحث في ضوء دراسته بتعزيز الجوانب المعرفية للمهنيين والأكاديميين فيما يتعلق بموضوعات العملات المشفرة واستخداماتها والجوانب التفصيلية للنظام المحاسبي وذلك لارتباطه الكبير بالتطبيقات المحاسبية العملية في الميدان، كما أوصى بضرورة دفع المؤسسات على الاستعانة بخبراء في المجال المحاسبي والتقنيات المالية المشفرة لتقييم وتطوير مقومات النظام المحاسبي الموحد لتعاملها مع تأثير العملات المشفرة بشكل فعال ومناسب.

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة، مقومات النظام المحاسبي، المجموعة الدفترية.

The Impact of Cryptocurrencies on the Components of the Accounting System: An Analytical Study of the Opinions of a Sample of Academics

Waadullah Maan Waadullah

Accounting techniques Dept., Administrative technical college -Mosul, Northern Technical
University, Iraq
waadallah.maan@ntu.edu.iq

Waleed Khalid Shihab

Accounting techniques Dept., Administrative technical college -Mosul, Northern Technical
University, Iraq
wakeed_khalid@ntu.edu.iq

Abstract

Cryptocurrencies are an important current and future development. This importance has led to numerous studies, but there has been no explicit study to demonstrate their impact on accounting as a contemporary and future topic. Hence, this study explores the impact of cryptocurrencies on the objectives of financial statements.

The research aims to shed light on the accounting system, its components, developments, and related concepts and components. It also aims to examine the concept of cryptocurrencies, their types, characteristics, and forms. It also aims to demonstrate the impact of cryptocurrencies on the components of the accounting system, which is the primary objective of the study.

To achieve the research objectives and answer its questions, the researchers adopted the deductive-analytical approach in the theoretical aspect and the inductive approach in the practical aspect. Data and information were obtained through a questionnaire prepared by the researcher to obtain the opinions of the study sample. The study reached several conclusions, the most important of which was that cryptocurrency transactions are characterized by transparency and clarity due to the use of modern technologies such as blockchain, which reduces the likelihood of fraud, errors, and forgery. Furthermore, cryptocurrencies are issued using mathematical encryption and security technologies to secure financial transactions and transfer them safely. The study also concluded that the use of cryptocurrencies in the unified accounting system requires in-depth knowledge and understanding of the technology, laws, and regulations related to these currencies. In light of his study, the researcher recommended enhancing the knowledge of professionals and academics regarding cryptocurrencies, their uses, and the detailed aspects of the accounting system, given their close connection to practical accounting applications in the field. He also recommended the need to encourage institutions to engage experts in the field of accounting and crypto financial technologies to evaluate and develop the components of the unified accounting system to effectively and appropriately address the impact of cryptocurrencies.

Keywords: Cryptocurrencies, Accounting system components, Bookkeeping group.

مقدمة ومشكلة البحث

إن موضوع العملات المشفرة الذي اجتاحت العالم في السنوات الأخيرة والذي ينظر إليه بوصفه تطوراً مستقبلياً مهماً يُعد من أبرز الموضوعات تداولاً وإثارة للجدل وموضع تساؤل واستفهام لدى الكثيرين من رواد الاقتصاد والمال على نحوٍ عام، والمحاسبين على نحوٍ خاص.

وقد أكد (الجبوري، 2021، 3) أن السوق المالي شهد تطوراً سريعاً في التعامل بالعملات المشفرة، وكان لا بد للمحاسبة من دراسة أثرها، كما وأكد (ملا علي، 2015، 4) ذلك بقوله أن التغيرات التي تحدث في البيئة تقدم

فرصاً وتحديات جديدة للمحاسبة يجب أن تؤخذ بالحسبان لدى الأكاديميين ومنظمي المهنة لدراساتها واستيعابها ودراسة أثرها على المحاسبة لكي لا توصف المحاسبة بالجمود وعدم التطور.

والمحاسبة بوصفها أحد العلوم الاجتماعية، فإن تطويرها يقتضي أن يستند على أسس نظرية لتعزيز التطبيق العملي، لذا جاءت هذه الدراسة لتقصي الحقائق فيما يخص أثر العملات المشفرة على جزء مهم في المحاسبة في العراق ألا وهو النظام المحاسبي الموحد. ووفق ما ذكر أعلاه، يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤل البحثي الرئيس الآتي: "هل هنالك تأثير للعملات المشفرة على مقومات النظام المحاسبي الموحد؟"

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الاهداف المتمثلة بالاتي:

- تسليط الضوء على النظام المحاسبي ومكوناته وتطوراته والمفاهيم المرتبطة به ومقوماته.
- الوقوف على مفهوم العملات المشفرة، وأنواعها، وخصائصها، وأشكالها.
- بيان تأثير العملات المشفرة على مقومات النظام المحاسبي وهو ما يُعد الهدف الرئيس.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية بيان ماهية العملات المشفرة بوصفها متغير بيئي حديث قد يؤثر على المحاسبة ككل وعلى مقومات النظام المحاسبي موضوع البحث بشكل خاص.

فرضية البحث

في ضوء تحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، انطلق البحث من الفرضية الآتية: "هنالك تأثير للعملات المشفرة على مقومات النظام المحاسبي الموحد".

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في عرض ومناقشة الدراسات والبحوث والمقالات العلمية المنشورة في المجالات العلمية، وكذلك في تحليل نتائج الدراسة الاستطلاعية لأثبات فرضية البحث وبناء النتائج وقد تم الاعتماد على المصادر الآتية في جمع البيانات: (الدراسات والبحوث والمقالات العلمية

المنشورة في المجلات العلمية لتغطية الجانب النظري من البحث، استمارة الاستبانة لغرض جمع المعلومات اللازمة لقياس متغيرات البحث والوصول إلى النتائج).

عينة البحث

تتكون عينة البحث من الأكاديميين في القطاعين العام والخاص أذ جرى اختيار عينة عشوائية طبقية من هؤلاء (الأكاديميين) للاستجابة لاستمارة الاستبيان وقد بلغ عدد المستجيبين (70)، أما الخصائص الديمغرافية لعينة البحث يمكن تلخيصها بالجدول الآتي:

الوصف	التقسيم او الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دكتوراه	37	52.9%
	ماجستير	33	47.1%
	أستاذ	6	8.6%
اللقب العلمي	أستاذ مساعد	21	30%
	مدرس	26	37.1%
	مدرس مساعد	17	24.3%
سنوات الخدمة	خمسة فما دون سنة	7	10%
	6-10 سنة	7	10%
	11-15 سنة	19	27.1%
	16- فأكثر سنة	37	52.9%
العنوان الوظيفي	مدير حسابات	14	20%
	مدير مالي	4	5.7%
	مدقق حسابات	6	8.6%
	تدريسي	46	65.7%

المحور الأول: العملات المشفرة

كانت هنالك عدة محاولات من قبل الباحثين لإعطاء تعريف للعملة المشفرة حيث كان من التعريفات المهمة التي حاولت توضيح ماهية العملة المشفرة هي الدراسة التي قدمها (بنك التسوية الدولي BIS، 2018) حيث عرفها على أنها منتجات حافظة للقيمة تكون محفوظة هذه القيمة على جهاز الحاسوب أو على برامج خاصة على الهواتف تلك القيمة يشتريها المستهلك أو يقوم بتحصيلها من خلال عمليات تعدين العملة.

كما وعرفها (النجار، 2019، 32) على أنها "وحدة اعتبارية ليس لها وجود فيزيائي أو مادي ملموس، ولا تفتنر بأي عملة نقدية محلية كانت أو عالمية، ويمكن تحويلها وتخزينها إلكترونياً، وإصدارها يتم بواسطة الحواسيب، ويتم التداول بها عبر المنصات المخصصة لها دون رقابة وإشراف حكومي".

وبناء على التعريفات التي اعطيت من قبل الباحثين يرى الباحثان بأنه يمكن القول بأن العملات المشفرة هي ظاهرة عالمية استحدثت نتيجة للتطور التكنولوجي، وليس لها وجود مادي ملموس على ارض الواقع، كما لا يحكمها أي مؤثر، وليس لها مقابل مادي ثابت، كما أنها لا تخضع لأي سلطة سواء من قبل الدول أو من الهيئات المالية الدولية. ويتم اكتساب هذه العملة عن طريق برامج حاسوبية أو عن طريق الشراء لاستخدامها في عمليات البيع والشراء والتحويل، وكذلك للمضاربة في بعض الاحيان من خلال منصات خاصة لتداول هذه العملة.

واشار كل من (الباحوث، 883، 2017)، (الزعاي، 8، 2018)، (النجار، 34، 2019)، (مروان، 2020، 414) إلى أن هنالك العديد من انواع العملات المشفرة التي برزت إلى الساحة وكانت ذات أثر واضح في رواج هذه العملات، ومنها:

- **البتكوين (Bitcoin):** إذ تعد العملة المشفرة الأولى والأكثر شيوعا وتداولاً، أصدرت عام 2009، ومؤسسها هو (ساتوشي ناكاموتو) الذي يعد مؤسس أول واهم عملة مشفرة.
 - **لايتكوين (Litecoin):** تعد من اوائل العملات المشفرة أنشأت في عام 2011 وتعرف بالعملة الفضية، وتشبه هذه العملة عملة البتكوين كثيرا ألا انها تتميز عنها في ان عملية التعدين في هذه العملة أرخص وأسهل، كما تتصف أنها أسرع في التبادل من البتكوين.
 - **الربيل (Ripple):** وهي عملة مشفرة صدرت في عام 2012، إذ تعد هذه العملة بمثابة نظام تسوية عالمية، ومرتبطة مع الأنظمة المصرفية العالمية، ووظيفتها تحويل أي عملات بسهولة للجميع، وفي جميع أنحاء العالم، ولقد أصبحت هذه العملة اليوم من أكثر العملات المشفرة تداولاً.
- وتتميز هذه العملات بمجموعة واسعة جدا من الخصائص اذ ذكر كل من (امال، 120، 2020)، (الزعاي، 16، 2018)، (البياع، 10، 2020) عدداً من هذه الخصائص والمتمثلة بالآتي:

1. **عملة افتراضية:** إذ ليس لها وجود مادي ملموس، تتمثل بأداة دفع افتراضية باستخدام أجهزة إلكترونية ذكية، ولها قيمة غير مستقرة ومحددة نتيجة المضاربات عليها ووفقا لتقلب حال السوق.
2. **اللامركزية:** تعد الميزة الأشهر لجوهر إصدار العملات المشفرة، إذ لا يكون إصدار العملة مركزيا، ولا يتسم إصدارها بالتبعية لجهة ما، أي عدم قدرة أي سلطة محلية أو عالمية على التحكم في عرضها أو سعرها.

3. **قابلية التجزئة:** تسهم هذه الخاصية بشكل كبير في نجاح هذا النوع من العملات وتساعد على انتشاره، إذ تساعد هذه الخاصية المستخدمين على إجراء معاملات أكثر دون تقييد.
 4. **الشفافية:** إذ أن عمليات البيع والشراء كلها معلنة ومعروفة ويمكن الاطلاع عليها من قبل جميع المستخدمين بدون معرفة هوية المتعاملين لكن مع معرفة تامة بحجم التعاملات ووقت حدوثها.
 5. **سرعة التحويل:** إذ أن هنالك سرعة فائقة في حدوث العمليات من تحويل أو بيع أو شراء للعملات المشفرة إذ لا تتجاوز مدة حدوث العمليات 10 دقائق في أغلب العملات المشفرة.
- ويرى الباحثان أنه يمكن إضافة العديد من الخصائص الأخرى ومنها صعوبة التعقب إذ لا يمكن تحديد مكان وصاحب العملة المشفرة، كما يمكن إضافة أنها متقلبة القيمة وذلك لكثرة العملات وحسب العرض والطلب على كل عملة هو ما يحدد قيمتها، يتبين أنه كلما كثرة أنواع العملات المشفرة كثرة الخصائص التي تمتاز بها هذه العملات إذ لا يمكن حصر جميع الخصائص التي تمتاز بها كل عملة ولكن هذه أبرز ما تشترك بها.
- أما طرق الحصول على العملات المشفرة يتم وفق طريقتين تتمثلان بالآتي:

1. تعدين العملات المشفرة: أن التعدين للعملات المشفرة يمثل طريقة متطورة تعتمد أنظمة تشفير وحل خوارزميات رياضية لفك تشفير العملة، وأن مصطلح التعدين في العملات المشفرة يشبه إلى حد ما (التنقيب) المستخدم لاستخراج المصادر الطبيعية من الأرض، وهذا يدل على بذل مجهود معين للحصول على عملة ثمينة، فالمجهود يزداد صعوبة مع تباطؤ عمليات التعدين بسبب البروتوكولات الذي تم تأسيس نظام إصدار العملات المشفرة على أساسه، فكلما أنتجت عملة تزداد صعوبة التعدين وتتعدد المعادلات الرياضية مرات ومرات، ليضمن بذلك بقاء العملة بعيداً عن التضخم والمشاكل الاقتصادية الناجمة عن طرح كميات كبيرة من عملة ما دفعة واحدة، فالعملات المشفرة تستخدم التعدين لإنشاء عملة جديدة في النظام وبالمقابل يحصلون على مكافأة تتمثل في عملة مشفرة جديدة أو جزء منها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يساعد على انتشار الوحدات الجديدة بطريقة لامركزية، وهذا ما يقصد بنظام المكافأة، الذي يحفز المستخدمين لتوفير الأمن والنظام في داخل الشبكة اللامركزية، ويمنع ما قد يضرها ويضر مستخدميها، فيمنح المتعاملين شعوراً بالأمان والثقة من قوة النظام (Todorov, 2017, 164).

2. تداول العملات المشفرة: تمثل هذه الطريقة الثانية للحصول على العملات المشفرة وذلك من خلال اسواق خاصة بهذه العملات يطلق عليها منصات (اسواق) التداول، وأن هذه العملات مشفرة فمن الطبيعي تكون اسواق تداولها مشفرة ايضاً، فظهرت منصات خاصة سميت بمنصات التداول، وهي نوع من البرمجيات الخاصة بالتداول يستعين بها كافة المتداولين لمساعدتهم على تحليل عمليات التداول، وتعتبر منصة التداول أحد أنواع البرمجيات التي تقوم بدور همزة الوصل في نقل المعلومات فيها بين المتداول وشركة الوساطة، وتقوم هذه المنصات بعرض بعض المعلومات مثل أسعار صرف العملات والرسوم البيانية عن الأسعار وتقلباتها وتوفير محافظ إلكترونية مجانية وتحتوي على واجهة لإدخال أوامر صفقات التداول لتقوم شركة الوساطة بتنفيذها (علي، 2019، 74).

وهناك العديد من المنصات التي اختلفت الابحاث والمقالات في عرضها التي تتداول العملات المشفرة وتم تحديد هذه المنصات تبعاً لشهرتها وانتشارها بشكل واسع في العديد من دول العالم ومن أشهرها ما يأتي:

- منصة هيت (Hit Btc): ومقرها هونغ كونغ، وتعمل منذ عام 2013، وتعتبر من أشهر المنصات المخصصة لتداول العملات المشفرة، وتعامل المنصة بالعديد من أنواع العملات المشفرة.
- كوين بيس (Coinbase): وهي واحدة من أشهر وأقوى منصات تداول العملات المشفرة في العالم، تأسست عام 2012 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد المنصة أكبر وسيط لتبادل عملات بتكوين والإيثريوم وليتكوين، ويتم استخدام هذه المنصة في 190 دولة حول العالم، ويستخدمها نحو 10 ملايين عميل من مختلف الدول. ومن ميزاتها الأساسية الرسوم المنخفضة نسبياً التي تتقاضها مقارنة بالمنصات الأخرى.
- منصة بينانس (Binance): تأسست عام 2017 في أميركا، ومنذ عام 2019 أصبحت من أقوى منصات التداول في العملات المشفرة في العالم، وتعد من أبرز منصات التداول التي تدعم اغلب اللغات.
- "فوياجر (Voyager)": منصة أميركية شهيرة للاستثمار في العملات المشفرة، وكانت واحدة من أولى البورصات التي تأسست في مدينة نيويورك عام 2017 بهدف التداول في العملات المشفرة بشكل علني. وتدعم معظم العملات المشفرة الرئيسية، حيث يتم التداول من خلالها بأكثر من 50 عملة مشفرة مشفرة، وتحظى بدعم قوي ومشاركة واسعة النطاق.

ويرى الباحثان أنه وعلى الرغم مما ذكر اعلاه الا أن هنالك العديد من المنصات الخاصة بتداول العملات المشفرة التي تظهر بشكل مستمر وفي مختلف دول العالم مما يعني أن المنصات المذكورة اعلاه تتغير بشكل دوري مع ازدياد تداول هذه العملات وقوة التعامل مع منصة تداول دون اخرى من قبل متداولي هذه العملات، ويضيفان بأنه سوف تظهر منصات جديدة اخرى مع ازدياد انواع العملات المشفرة التي تظهر بشكل مستمر للأسواق العالمية.

المحور الثاني: النظام المحاسبي ومقوماته

لقد مضى على إصدار النظام المحاسبي الموحد أكثر من 35 عام، وكان ملبياً لاحتياجات الوضع الاقتصادي والمحاسبي في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، من جانب آخر مر العراق بتغيرات كبيرة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرون متمثلة بالانفتاح الاقتصادي ودخول الاستثمارات الأجنبية وإصدار عدد من التشريعات الخاصة لعدد من الوحدات الحكومية مثل (سوق الأوراق العراقي والمصارف وشركات التأمين والبنك المركزي) التي اوجبت تطبيق معايير المحاسبة الدولية، كل هذا الزم تحديث النظام المحاسبي الموحد ليلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية (النظام المحاسبي الموحد، 2011، 2).

حيث طبق النظام المحاسبي في العراق من قبل وزارة التجارة منذ عام 1971 ثم طبق في المؤسسة العامة لصناعات الغزل والنسيج والمنشآت التابعة لها اعتباراً من السنة المالية 1972 إذ جرى تعميمه على جميع المنشآت الصناعية الإنتاجية التابعة لوزارة الصناعة، واعتباراً من السنة المالية 1973 قامت المؤسسات النفطية بتطبيق دليل موحد للحسابات المالية يتناسب وطبيعة نشاط هذه المؤسسات ثم حذت وزارات أخرى حذوها، وبعدها قامت هذه الوزارات بإعداد نظام محاسبي موحد خاص بكل منها وتعميم تطبيقه على الوحدات التابعة لها، وتبعاً للخصوصيات التي تتمتع بها كل منها مما أدى إلى ظهور كثير من الاختلافات في المسميات والمعالجات القيدية والإجراءات الواردة في كل منها بالإضافة إلى تعدد الاجتهادات الأمر الذي أسفر عنه تطبيق عدة نظم محاسبية بدلا من نظام محاسبي موحد (حمدان وفرحان، 2014، 178)، لذلك ظهرت الحاجة إلى إعداد نظام محاسبي موحد يؤمن احتياجات الإدارة وأجهزة الرقابة، لذلك وفيما بعد تم بتشكيل لجنة ضمت ممثلين عن ديوان الرقابة المالية وعدد من ذوي الخبر والاختصاص في هذا المجال، عقدت اللجنة أول اجتماع لها في 1979 وضعت من خلاله خطة عمل لإعداد النظام ضمن أسلوب علمي وعملي فعال يؤمن مستلزمات النجاح، وبتاريخ 1981 تم إعداد الدليل للنظام المحاسبي الموحد بشكل نهائي، اقرت اللجنة النظام المحاسبي الموحد وقد تضمن النظام عشر فصول تتضمن دليل محاسبي وشرح

لهذا الدليل وتتضمن أيضا المعالجات المحاسبية والحسابات الختامية والقوائم مالية ونسب الاندثار والمستندات والتكاليف والحسابات القومية والموازنات التخطيطية وأيضا الحسابات الالكترونية (رمو وحسين، 2021، 50).

وتماشياً مع الهدف الرئيس لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) المتمثل بتوحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية وإصدار التقارير المالية الملائمة على المستوى الدولي سعى الديوان الى الحفاظ على استمرارية منحى التوحيد المحاسبي في العراق وذلك من خلال توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية والتقارير المالية المناسبة للمقارنة بين مؤسسات القطاع العام والمختلط والخاص، مع مراعاة التقارب مع معايير المحاسبة الدولية (IAS)، وللارتقاء بمستوى المحاسبة في العراق وخدمة للاقتصاد الوطني، ولجعل التقارير المالية تلبى احتياجات الوحدة الاقتصادية، ومستخدمي التقارير، والمحاسب، والجهاز الضريبي، فضلاً عن تناول النظام المحاسبي الموحد مفاهيم المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف (النظام المحاسبي الموحد، 2011، 2-3).

أن النظام المحاسبي الموحد هو أداة الحكومة المركزية للوصول الى العقلانية الاقتصادية للمجتمع والدولة، والرقابة على الالتزام والامتثال للمبادئ الاقتصادية الاساسية للحكومة المركزية وكذلك للتأكد من الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، كما إن النظام المحاسبي الموحد في العراق يوفر معلومات يمكن استخدامها للتخطيط والتنفيذ والرقابة ومن قبل الحكومة المركزية في كل مستوى من مستويات الوحدات الاقتصادية وكذلك يوفر امكانية الربط بين الوحدة الاقتصادية والحسابات القومية التي يمكن من خلالها استخراج حسابات موحدة للدولة والتي تتضمن كذلك حسابات القيمة المضافة واي قوائم احصائية أخرى (خضير، 2017، 198)، إذ إن الربط بين الحسابات القومية والحسابات المالية والموازن الاقتصادية والاحصائية تعد سمة أساسية من سمات النظام المحاسبي الموحد، لتوفر قاعدة واسعة من البيانات لاستخراج تلك الموازين التي هي من متطلبات التخطيط الاقتصادي السليم الاساسية ولترشيد القرارات، وبهذا يمثل النظام المحاسبي الموحد حلقة من حلقات تطور المحاسبة على المستوى المحلي (رمو وحسين، 2021، 50).

وتعتمد الوحدات عادة على انظمة محاسبية ذات طبيعة خاصة تتفق مع طبيعة العمل الذي تمارسه، ولهذا اتخذت العراقية نظاماً محاسبياً موحداً خاصاً بها بدءاً من 1/1/1988 والذي وضع من قبل لجنة مشكلة في

وزارة المالية بهدف تسهيل الاجراءات المحاسبية في الوحدات وبالشكل الذي يمكن من توفير المعلومات الضرورية والملائمة لوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (جهاد ومحمد، 2013، 6).

والمفهوم العام للنظام المحاسبي هو نظام متكامل من العناصر المجموعة التي تعمل بشكل مترابط ومتناسك لتحقيق أهداف معينة وهذا النظام (محاسبي) لأنه يتناول المحاسبة المالية من حيث الأسس والقواعد والمصطلحات والحسابات والقوائم الختامية على مستوى الوحدة الاقتصادية وهذا النظام (موحد) لأنه يتناول توحيد الدليل المحاسبي وتوحيد الأسس والقواعد والمصطلحات والتعريفات المحاسبية وتوحيد الحسابات والقوائم الختامية وأسس إعدادها وتوحيد السنة المالية.

ويعرفه (مشكور، 2020، 9) بأنه عبارة عن مجموعة من المفاهيم والمصطلحات والمبادئ والاسس والقواعد والاجراءات اللازمة لتبويب وتشغيل وتسجيل العمليات المالية في مجموعة موحدة من السجلات المحاسبية المستخدمة داخل الكيانات الاقتصادية تبعاً لنظرية القيد المزدوج وذلك نتيجة لبيان الغرض من نتيجة هذه الاعمال في الكيانات الاقتصادية، ومراكزها المالية خلال فترة زمنية معينة.

وهناك من يعرفون النظام المحاسبي بعدة مفاهيم يتناول كل مفهوم خاصية من خصائص النظام المحاسبي حيث يعرف في المفهوم الأول والذي يركز على العناصر التي يتكون منها النظام المحاسبي فيعرف النظام بأنه مستندات وسجلات وقواعد تستخدم في تسجيل وتبويب العمليات المالية، أما المفهوم الثاني فإنه يؤكد على أهمية الإجراءات لتسجيل الأحداث المالية فيكون تعريف النظام بأنه مجموعة متكاملة من الإجراءات والعمليات التي تتعلق بمجال أو أكثر من مجالات النشاط الاقتصادي للوحدة، إما المفهوم الثالث فإنه يؤكد على أهمية الأسلوب العلمي الذي يستخدم في تجميع البيانات وتحليلها واستخراج النتائج، إما المفهوم الرابع الأخير فإنه يعبر عن مدى اعتماد الإدارة على البيانات المستخرجة من السجلات المحاسبية ويعبر عن مدى ارتباط الأنظمة المحاسبية بوظيفة الإدارة فيكون تعريف النظام المحاسبي انه عملية ربط بين النماذج والسجلات والتقارير المالية بصورة تمكن من تحديد البيانات التي تطلبها الإدارة لتقييم الأداء وتحديد الانحرافات والمسؤول عنها (صبار، 2017، 21).

ويتفق الباحثان مع التعاريف السابقة في ان النظام المحاسبي الموحد يعمل على تسهيل الاجراءات المحاسبية في الكيانات الاقتصادية من خلال تبويب وتسجيل العمليات فيها في مجموعة موحدة من السجلات، واعداد قوائم وحسابات ختامية في إطار محدد من الاسس والقواعد المحاسبية بالشكل الذي يمكن من توفير المعلومات الضرورية والملائمة لوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ومما تقدم فإن النظام المحاسبي الموحد لا يعدو عن مفهوم المحاسبة إلا في نطاق أسس التوحيد للقواعد والفروض التي يستند إليها في تسجيل العمليات المالية وتبويبها وإعداد حسابات ختامية وكشوف مالية، لذلك فإن حدود التوحيد تشمل تلك القواعد والأسس والطرائق المحاسبية.

ويطبق النظام المحاسبي الموحد العراقي في الوحدات الاقتصادية الانتاجية بصورة عامة كما يطبق في القطاع الخاص وبعض الوحدات الحكومية الخدمية، ويمكن تحديد الجهات التي عملت على تطبيق النظام المحاسبي الموحد بما يأتي (رمو وحسين، 2021، 50)، (مشكور، 2013، 14):

1. يطبق النظام على كافة الوحدات في القطاع العام وادارات التمويل الذاتي التي تطبق أسس اقتصادية وتهدف إلى تغطية كلف انتاجها أو أكثر بشكل عام بغض النظر عن ارتباطها الإداري مع مراعاة ما يلي:

- يطبق النظام على الوحدات الإنتاجية وذلك باعتبار نفقاتها توزع على التشكيلات التابعة لها.
- يطبق النظام على كافة مراكز التدريب التي تعمل لصالح الجهات الإنتاجية وذلك باعتبار نفقاتها توزع على الوحدات الإنتاجية المستفيدة منها.
- كما يطبق النظام على دور الطباعة والنشر والتوزيع وبغض النظر عن كمية الدعم والاعانات التي تتلقها من الدولة باعتبار أنها وحدات إنتاجية.
- تعد جميع مؤسسات ووحدات القطاع التي تقوم بإعمال التشييد والمراكز الاستشارية والمختبرية التابعة لها مشمولة بتطبيق النظام المحاسبي باعتبار أنها من الجهات التي يفترض بها التعامل على أسس اقتصادية.
- يطبق النظام المحاسبي الموحد على جميع وحدات القطاع العام الخاصة بالسياحية باعتبار أنها من الوحدات الإنتاجية التي تتعامل وفق أسس اقتصادية.

2. كما يطبق النظام على جميع الجمعيات التعاونية.

3. يطبق النظام المحاسبي الموحد على جميع شركات القطاع المختلط.

4. تستثنى من تطبيق النظام المحاسبي الموحد الجهات الآتية:

- الوزارات والدوائر التي تعتبر موازنتها جزء من موازنة الدولة الاعتيادية.
- المصارف.

- شركات التأمين.

ويعتمد النظام المحاسبي على عدة اسس في عمله منها ما يأتي (ديوان الرقابة المالي، 2011، 492):

1. الالتزام بتطبيق قواعد النظام المحاسبي من حيث الالتزام بالدليل المحاسبي الموحد والمجموعة الدفترية واستخراج نتائج العمل.

2. تدوير الأرصدة الافتتاحية تلقائياً بعد اعتماد الميزانية العمومية والحسابات الختامية.

3. نظر للتوسع في استخدام الحاسبة الالكترونية في جميع المجالات الحسابية فبإمكان النظام ان يستقبل ان المعلومات والبيانات ذات العلاقة والصادرة من النظم المحاسبية الأخرى ويعتبرها مدخلات له.

وإن الهدف الأساس للنظام المحاسبي الموحد هو تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية ذات القيمة النقدية لمعرفة نتائج العمليات المالية خلال فترة زمنية مع إمكانية استخراج التقارير بدقة وسرعة إذ تلائم احتياجات المستخدم مع الاحتفاظ بالبيانات لسنوات عدة وسهولة استرجاعها (ديوان الرقابة المالية، 2011، 524).

وهناك أهداف أخرى للنظام المحاسبي الموحد منها (المسعودي، 2013، 55) (عبد الحلیم وعبد الواحد، 2018، 156-157) (الحاج احمد، 2022، 12-14):

1. توفير البيانات اللازمة للتخطيط والرقابة والتنفيذ على كل من مستوى الكيان الاقتصادي ومستوى القطاع والمستوى القومي.

2. ربط حسابات الكيان الاقتصادي بالحسابات القومية.

3. تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها.

4. يستهدف النظام المحاسبي الموحد تخفيف العبء الملقى على عاتق الكيانات المستخدمة للنظام مع إمكانية بقاء البيانات اللازمة لأغراض المحاسب القومي والرقابة والتخطيط.

كما ويتميز النظام المحاسبي الموحد بمجموعة من السمات التي جعلت منه أساس للاستناد له في عمل الكيانات الاقتصادية في العراق ومن هذه السمات ما يأتي (كاظم، 2011، 315) (مشكور، 2020، 14) (يوحنا، 2023، 55) (فيروز، 2010، 164):

1. البساطة والمرونة في التطبيق: ان البساطة التي اتسم بها النظام المحاسبي الموحد هي لضمان دقة التطبيق وتخفيف العبء المحاسبي على الكادر المحاسبي العامل، اذ اتسم بالمرونة في التطبيق بهدف تمكين الوحدات من التوسع في المستويات اللاحقة وذلك لتفسير ما يمكن ان تحتاجه من البيانات الاخرى لخدمة الادارة.
 2. الوضوح: يتميز النظام المحاسبي الموحد بالوضوح الكامل وسهولة إدراك وفهم الاجراءات والمعالجات والطرق المحاسبية المستخدمة وذلك من خلال تزويد المحاسبين بأساسيات كيفية تشغيل البيانات ومعالجتها بصورة واضحة وسهلة وكذلك التصميم الجاهز عن الحسابات والقوائم المالية.
 3. وحدة النظام وشموليته: ان وحدة النظام لم تهمل خصوصيات كل قطاع اذ ظهرت تلك الخصوصية واضحة من خلال وضع نظام موحد لكل قطاع.
 4. القابلية للتطبيق: يطبق النظام بكامل احكامه من تاريخ الموافقة عليه وسريانه كقانون ملزم.
 5. اعتماد نظام التقييم العشري: اذ اعتماد نظام التقييم العشري والتبويب المتسلسل المنطقي والمتجانس لحسابات الدليل، وذلك بهدف خدمة التخطيط والمتابعة والرقابة.
- ويتسم النظام المحاسبي الموحد بتعدد الاجراءات المحاسبية وذلك نظراً للترابط والتناسق بين اعمال الاقسام المختلفة فيه، وذلك عن طريق الكشوفات واجراء المطابقات واستخراج الموازين لغرض الرقابة عليه وتوفير الحماية للموارد والموجودات من اي سوء تصرف مع الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات، لذلك فأن للنظام المحاسبي الموحد خصائص مميزة نابعة من خصوصية الاعمال والمهام والوظائف التي تؤديها الوحدات الحكومية (الحاج احمد، 2022، 15).
- ومن اهم هذه الخصائص ما يلي (قريرة، 2016، 18) (عاشور، 2009، 291) (لباز، 2013، 4):
1. يتميز النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بالدقة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية واستخراج المعلومات المطلوبة.
 2. يوفر معلومات مالية واضحة ومتلائمة قابلة للمقارنة واخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين الحاليين منهم او المستقبليين.
 3. معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة.

4. وصف المحتوى لكل الوضعيات المالية التي ينبغي ان يقدمها عن جدول التدفقات وحساب النتيجة المحصلة للخزينة المالية.

وتتمثل المقومات الاساسية للنظام المحاسبي الموحد المطبق في الكيانات الاقتصادية العراقية بالآتي (يوحنا، 2023، 55):

1. **المجموعة المستندية:** تشمل النماذج والمستندات التي يتم تداولها في الاقسام والشعب لتنفيذ عملياتها، وتشمل جميع المستندات المتعلقة بالعمليات المحاسبية التي تتم في الوحدة، وتتضمن المستندات المحاسبية والفواتير الضريبية والشيكات والمستندات المالية الأخرى مثل الفواتير المستحقة والمدفوعات النقدية والإيصالات والتفاصيل البنكية، ويتم جمع هذه المستندات في المجموعة المستندية لتسهيل التدقيق والتحليل والتقييم والتوثيق والإعلان عن النتائج المالية للشركة، وتعتبر المجموعة المستندية من الأدوات الأساسية في النظام المحاسبي الموحد لأنها توفر دليلاً دقيقاً لجميع العمليات المحاسبية التي تتم.

2. **المجموعة الدفترية:** تتمثل بكافة الدفاتر والسجلات المحاسبية التي يتم مسكها فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفرغ كافة البيانات المستخرجة من الادلة الموضوعية المؤيدة للأحداث المحاسبية وبالتالي معالجتها من خلال التبويب والتسجيل والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الاجراءات والفروض والسياسات المحاسبية (السقا، 2011، 21)، وتكون اما سجلات الزامية مثل سجل اليومية العامة وسجل الاستاذ العام، او سجلات اختيارية مثل السجلات المساعدة او الفرعية مثل سجلات الحسابات الجارية وسجلات حسابات التوفير وغيرها (كاظم، 2011، 327).

3. **الدليل المحاسبي:** يعد أحد الركائز الاساس للنظام المحاسبي الموحد وقد قسمت الحسابات بالدليل الى قسمين هما (احمد ومحمود، 2009، 337):

- **حسابات المركز المالي:** تهدف إلى تصوير المركز المالي في نهاية الفترة المالية، وهي تنقسم بدورها إلى (الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية).
- **حسابات النتيجة:** وتهدف إلى تصوير نتيجة النشاط عن الفترة المالية من ربح أو خسارة وهي تنقسم بدورها الى مجموعتين رئيسيتين هما (المصروفات والإيرادات).

وتم ترميز الحسابات بالدليل المحاسبي وفقاً لطريقة المجموعات المترابطة، إذ اتخذت الأرقام من 1 الى 4 للتعبير عن الإجماليات المحاسبية بحيث يرمز رقم 1 للموجودات، ورقم 2 لحقوق الملكية والمطلوبات، ورقم 3 الى التكاليف والمصروفات، ورقم 4 للإيرادات، ويتم تقسيم هذه الإجماليات بإضافة أرقام أخرى على يمين الرقم، ويعبر مستوى رقمين عن (الحساب العام)، وثلاثة أرقام عن (الحساب المساعد) وأربعة أرقام عن (الحساب الفرعي).

4. **المعالجات القيدية:** تعد جزءاً مكماً لشروحات الدليل المحاسبي، إذ انها تمثل الجانب التطبيقي له، ويعتمد النظام المحاسبي الموحد على أساس الاستحقاق في إثبات قيود العمليات المالية التي تحدث ولاسيما في نهاية السنة المالية (احمد ومحمود، 2009، 337).

5. **قوائم العمل:** هي القوائم التي يستخدمها الموظفون عند تطبيق اي نظام محاسبي كمسودات قبل القيام بأجراء قيود معقدة تستدعي عمليات حسابية كثيرة، او قبل البدء بأعداد التقارير ومن امثلتها ما يأتي (ميزان المراجعة، قائمة عمل لتعديل ميزان المراجعة، مراجعة مجاميع الارصدة قبل الترحيل).

6. **القوائم المالية والموازنات التخطيطية:** تعد من النماذج الموحدة للنظام المحاسبي الموحد، وهي بمثابة مرآة تعكس، نتائج القياس والافصاح المحاسبي وتحتاج إليها أطراف متعددة سواء كانت داخلية او خارجية لغرض معرفة نتيجة نشاط.

المحور الثالث: التأثير

أ. تأثير العملات المشفرة على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد:

العملات المشفرة لها تأثير على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد بعدة طرق:

1. **الحسابات المالية:** يعتبر البلوكشين، الذي يعتمد عليه العملات المشفرة، نظاماً محاسبياً موزعاً ومفتوحاً. يقوم بتسجيل جميع المعاملات المالية بشكل آمن وشفاف، مما يعني أنه يوفر سجلاً موثقاً به لجميع الأطراف المشاركة. وبالتالي، فإن استخدام العملات المشفرة يمكن أن يحد من الحاجة إلى المستندات المالية التقليدية، مثل الشيكات والفواتير وغيرها، حيث يمكن استخدام سجل البلوكشين بدلاً من ذلك.

2. **الجرد والتتبع:** يمكن استخدام العملات المشفرة لتسجيل الممتلكات والأصول على البلوكشين، وبالتالي يمكن تعقبها بدقة وشفافية عبر سلسلة الكتل. هذا يمكن أن يسهل إدارة الجرد وتتبع الأصول

في النظام المحاسبي الموحد، حيث يمكن الوصول إلى المعلومات بشكل سهل وسريع، وتقديم تقارير دقيقة ومحدثة.

3. **التحويلات المالية:** يمكن استخدام العملات المشفرة لتسهيل التحويلات المالية بين الأطراف المشاركة. يعتمد النظام المحاسبي الموحد على عمليات التحويل المالي لتسجيل العمليات المالية، وباستخدام العملات المشفرة، يمكن تسهيل هذه العمليات وتسريعها وتقليل التكاليف المرتبطة بها.
4. **العمليات المحاسبية الأوتوماتيكية:** توفر التكنولوجيا المستخدمة في العملات المشفرة ميزة العقود الذكية، وهي برمجيات تنفذ شروطًا محددة تلقائيًا عندما تتحقق الشروط المحددة. يمكن استخدام العقود الذكية في النظام المحاسبي الموحد لتنفيذ العمليات المحاسبية الروتينية بشكل أوتوماتيكي ودقيق، مما يقلل من الخطأ البشري ويزيد من كفاءة العمليات.

ويرى الباحثان أن العملات المشفرة لا تزال في مرحلة التطوير، وهناك تحديات وتغيرات مستمرة في هذا المجال. قد تحتاج المؤسسات والمنظمات إلى مراجعة وتحديث سياساتها وإجراءاتها المحاسبية للتكيف مع استخدام العملات المشفرة واستغلال فوائدها بشكل أمثل.

ب. تأثير العملات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد:

تأثير العملات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد يكمن في عدة جوانب تتمثل بالآتي:

1. **تسجيل المعاملات المالية:** العملات المشفرة تعتمد على تقنية البلوكشين، التي تسجل جميع المعاملات بشكل مفتوح وشفاف. هذا يعني أنه يمكن تسجيل المعاملات المالية بدقة ومصداقية على البلوكشين بشكل آمن. وبالتالي، يمكن استخدام العملات المشفرة لتسجيل المعاملات المالية في المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد بطريقة شفافة ودقيقة.
2. **التسوية والمصالحة:** باستخدام العملات المشفرة، يمكن تسهيل عمليات التسوية والمصالحة في النظام المحاسبي الموحد. نظرًا لأن العملات المشفرة تستخدم تقنية البلوكشين التي تسجل جميع المعاملات، يمكن التحقق والمقارنة بين سجلات المعاملات لضمان المطابقة والموثوقية. هذا يسهل عملية التحقق والمصالحة بين الأطراف المختلفة في النظام المحاسبي الموحد.
3. **التقارير المالية:** العملات المشفرة يمكن أن تؤثر على تحضير التقارير المالية في النظام المحاسبي الموحد. حيث يمكن الوصول إلى سجلات العملات المشفرة على البلوكشين واستخدامها لإعداد

تقارير دقيقة ومحدثة بشأن المعاملات المالية. يمكن توفير التفاصيل الكاملة والمصادقية للتقارير المالية، مما يزيد من شفافية وموثوقية المعلومات المالية.

4. **التدقيق والرقابة:** استخدام العملات المشفرة في المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد يمكن أن يساهم في تيسير عمليات التدقيق والرقابة. يمكن للعملات المشفرة أن توفر سجلاً مفتوحاً وقابلًا للتدقيق على البلوكشين، مما يسمح للمدققين بفحص وتدقيق المعاملات بشكل دقيق وفعال. هذا يعزز شفافية عمليات التدقيق ويسهل اكتشاف أي خروج عن السيطرة أو انتهاكات في النظام المحاسبي.

ويرى الباحثان أنه يجب أخذ في الاعتبار أن استخدام العملات المشفرة في النظام المحاسبي الموحد يتطلب معرفة وفهم متعمق للتكنولوجيا والقوانين واللوائح المتعلقة بالعملات المشفرة. قد يكون هناك تحديات ومخاطر محتملة تتعلق بالأمان والتنظيم تحتاج إلى معالجة وتقييم دقيق.

ت. تأثير العملات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد:

تأثير العملات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد يمكن أن يكون ملحوظًا في الجوانب التالية:

1. **قيمة الأصول والخصوم:** العملات المشفرة لها قيمة سوقية تتغير باستمرار بناءً على العرض والطلب. عندما تمتلك المؤسسة عملات مشفرة، يجب تقييمها بناءً على قيمتها السوقية الحالية في القوائم المالية. يمكن أن يتسبب التقلب في أسعار العملات المشفرة في تغير قيمة الأصول والخصوم المرتبطة بها، مما يؤثر على الميزانية والقائمة الرئيسية والقائمة الدفترية للمؤسسة.
2. **التحوط من مخاطر العملات المشفرة:** قد تتعرض المؤسسات التي تملك أو تستخدم العملات المشفرة لمخاطر تتعلق بتقلبات سعر العملات المشفرة. يمكن للتحوط من هذه المخاطر أن يؤثر على القوائم المالية، حيث يجب تسجيل أي استراتيجية تحوط أو تغييرات في القيمة المحتملة للتحوط في القوائم المالية.
3. **تأثير الرسوم والمصاريف:** عند استخدام العملات المشفرة في العمليات التجارية، قد تكون هناك رسوم ومصاريف مرتبطة بهذه العمليات. يجب تسجيل هذه الرسوم والمصاريف في القوائم المالية، وقد يتطلب ذلك إعداد حسابات إضافية أو تعديل حسابات النفقات الموجودة.

4. التقارير المالية الإضافية: يمكن أن يتطلب استخدام العملات المشفرة إعداد تقارير مالية إضافية، مثل تقارير تفصيلية عن المعاملات المالية المرتبطة بالعملات المشفرة وتحليل أثرها على النتائج المالية. يجب توثيق هذه المعلومات الإضافية في القوائم المالية لتوفير معلومات شاملة وشفافة للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

ويرى الباحث أن العملات المشفرة لا تزال تحتل مكانة نسبية في المجال المحاسبي، وهناك تطور وتغيير مستمر في هذا المجال. لذلك، يجب على المؤسسات الاستشارة بمحاسب مؤهل لضمان تطبيق القواعد المحاسبية المناسبة وتقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة

ث. تأثير العملات المشفرة على مقومات النظام المحاسبي الموحد:

تأثير العملات المشفرة على مقومات النظام المحاسبي الموحد يعتمد على عدة عوامل ومقومات رئيسية في النظام المحاسبي، ومن بين المقومات الرئيسية التي يمكن أن تتأثر بشكل رئيسي هي:

1. الإدارة المالية والمحاسبة: قد تؤثر العملات المشفرة على عمليات الإدارة المالية والمحاسبة في المؤسسة. تحتاج المؤسسات التي تستخدم العملات المشفرة إلى تحسين وتطوير سياسات وإجراءات الإدارة المالية والمحاسبة للتعامل مع التحديات والفرص التي يمكن أن تطرأ نتيجة للاستخدام المتزايد للعملات المشفرة.

2. التقارير المالية: يمكن أن تؤثر العملات المشفرة على عملية إعداد التقارير المالية في النظام المحاسبي الموحد. على سبيل المثال، يمكن أن تتطلب العملات المشفرة تحدياً في تصميم البيانات المالية لتضمين المعلومات المتعلقة بالعملات المشفرة وتأثيرها على القيم المالية للمؤسسة.

3. السجلات المحاسبية: قد يتطلب استخدام العملات المشفرة إعادة النظر في سياسات التسجيل المحاسبي وإجراءاته. إذ يمكن أن توفر التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في العملات المشفرة سجلات دقيقة وشفافة تحتاج إلى مراجعة وتدقيق بشكل مختلف عن التدقيق التقليدي للمعاملات المالية.

4. التحكم الداخلي والأمان المعلوماتي: يمكن أن تؤثر العملات المشفرة على أنظمة التحكم الداخلي والأمان المعلوماتي في النظام المحاسبي الموحد. يجب على المؤسسات القيام بتقييم الفرص

والتحديات الأمنية المتعلقة بالعملات المشفرة وتطوير إجراءات وسياسات التحكم الداخلي لضمان سلامة المعلومات وحمايتها من التهديدات المحتملة.

ويرى الباحثان انه يجب على المؤسسات الاستعانة بخبراء في المجال المحاسبي والتقنيات المالية المشفرة لتقييم وتطوير مقومات النظام المحاسبي الموحد لتعاملها مع تأثير العملات المشفرة بشكل فعال ومناسب.

المحور الرابع: الجانب الإحصائي

تتعلق نتائج البحث بالأسئلة المطروحة في الاستبانة حول تأثير العملات المشفرة على مقومات النظام المحاسبي، وسوف يقوم الباحثان باستعراض الإجابات حول هذا التأثير وكلاً على حدا. والآتي تحليلاً للنتائج:

أولاً: الوصف الإحصائي لمتغير المجموعة المستندية

المعدل العام والتوزيعات التكرارية والاوراسط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسب الاستجابة لمتغير المجموعة المستندية (المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 n=108)

شدة الاستجابة	معامل الاختلاف	الانحراف القياسي	الوسط الحسابي	قياس الاستجابة										المتغير
				لا اتفق تماماً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		
				%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
90.92	11.00	0.500	4.546	0	0	0	0	0	0	45.4	49	54.6	59	y1
87.40	14.19	0.620	4.370	0	0	0	0	7.4	8	48.1	52	44.5	48	y2
83.51	17.88	0.746	4.175	0	0	2.8	3	12	13	50	54	35.2	38	y3
86.66	16.08	0.697	4.333	0.9	1	1.9	2	1.9	2	53.7	58	41.6	45	y4
87.22	13.82	0.603	4.361	0	0	0	0	6.5	7	50.9	55	42.6	46	y5
87.40	15.19	0.664	4.370	0	0	1.9	2	4.6	5	48.1	52	45.4	49	y6
89.26	13.14	0.586	4.463	0	0	0	0	4.6	5	44.5	48	50.9	55	y7
85.92	18.07	0.776	4.296	0	0	1.9	2	8.3	9	46.3	50	43.5	47	y8
89.26	12.41	0.554	4.463	0	0	0	0	2.8	3	48.1	52	49.1	53	y9
87.77	13.51	0.593	4.388	0	0	0.9	1	2.8	3	52.8	57	43.5	47	y10
87.53	14.53	0.634	4.376	0.09		0.94		5.09		48.79		45.09		المعدل العام

يشير الجدول أعلاه الى أن متغير المجموعة المستندية يمثل المتغيرات الفرعية (y1-y10)، بلغ الوسط الحسابي لهذا المحور 4.376 وانحراف معياري 0.634 وبنسبة اتفاق عام بلغ 93.88 وبلغ معامل الاختلاف 14.53 وشدة الاستجابة 87.53، وكان المتغير y1 (يتطلب الاعتماد على العملات المشفرة تعديل شكل

وطبيعة المستند أو استخدام مجموعة مستندية جديدة تتضمن البيانات في الأصل المستندات بطريقة تتفق مع طبيعة التعامل بهذه العملات) قد حقق أعلى نسبة اتفاق بين متغيرات هذا المتغير وبوسط حسابي قدره 4.546 وبانحراف معياري 0.500 وبشدة استجابة بلغت 90.92 وان المتغير γ_3 (استخدام العملات المشفرة يمكن أن يحد من الحاجة للمستندات المالية التقليدية وظهور مستندات جديدة تتلاءم مع طبيعة هذه العملات) قد حقق أقل نسبة اتفاق والتي بلغت 85.2 بوسط حسابي قدره 4.175 وبانحراف معياري 0.746 وبلغ 83.51 من شدة استجابة.

ثانياً: الوصف الاحصائي لمتغير المجموعة الدفترية:

المعدل العام والتوزيعات التكرارية والوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسب الاستجابة لمتغير المجموعة الدفترية (المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 n=108)

شدة الاستجابة	معامل الاختلاف	الانحراف القياسي	الوسط الحسابي	قياس الاستجابة										المتغير
				لا اتفق تماماً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		
				%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
83.14	21.85	0.908	4.157	0	0	6.5	7	14.8	16	35.2	38	43.5	47	γ_{11}
82.03	18.23	0.748	4.101	0	0	1.9	2	17.6	19	49.1	53	31.4	34	γ_{12}
82.96	19.44	0.806	4.1481	0	0	4.6	5	12	13	47.2	51	36.2	39	γ_{13}
80.37	20.40	0.820	4.010	0	0	3.7	4	21.3	23	44.4	48	30.6	33	γ_{14}
83.14	18.35	0.763	4.157	0	0	3.7	4	11.1	12	50.9	55	34.3	37	γ_{15}
82.77	14.94	0.618	4.138	0	0	0.9	1	10.2	11	63	68	25.9	28	γ_{16}
85.92	16.30	0.700	4.296	0	0	0.9	1	8.3	9	50	54	40.8	44	γ_{17}
80.18	21.15	0.848	4.009	0.9	1	5.6	6	13	14	52.7	57	27.8	30	γ_{18}
82.22	22.63	0.930	4.111	0.9	1	4.6	5	18.5	20	34.3	37	41.7	45	γ_{19}
82.53	19.26	0.793	4.126	0.2		3.6		14.08		47.44		34.68		المعدل العام

يشير الجدول السابق الى ان متغير المجموعة الدفترية يمثل المتغيرات الفرعية (γ_{11} - γ_{19})، بلغ الوسط الحسابي لهذا المحور 4.126 وبانحراف معياري 0.793 ونسبة اتفاق عام بلغ 82.12 وبلغ معامل الاختلاف 19.26 وشدة الاستجابة 82.53، وكان المتغير γ_{17} (إذا تم قبول العملات المشفرة كوسيلة للدفع، يجب تسجيل هذه العمليات في المجموعة الدفترية وذلك يتطلب مراجعة العمليات المحاسبية وتطوير آليات لتسجيل هذه المعاملات ومعالجتها) قد حقق أعلى نسبة اتفاق بين متغيرات هذا المتغير بنسبة بلغت قيمتها 90.8 وبوسط حسابي قدره 4.296 وبانحراف معياري 0.700 وبشدة استجابة بلغت 85.92 وان المتغير γ_{14} (استخدام العملات المشفرة في ظل المجموعة الدفترية يمكن أن يساهم في تيسير عمليات التدقيق

والرقابة، مما يسمح للمدققين بفحص وتدقيق المعاملات بشكل دقيق وفعال، وهذا يعزز شفافية عمليات التدقيق ويسهل اكتشاف أي خروج عن السيطرة أو انتهاكات) قد حقق اقل نسبة اتفاق والتي بلغت 75.0 بوسط حسابي قدره 4.010 وبانحراف معياري 0.820 وبلغ 80.37 من شدة استجابة.

ثالثاً: الوصف الاحصائي لمتغير القوائم المالية

المعدل العام والتوزيعات التكرارية والاطراف الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسب الاستجابة لمتغير القوائم المالية (المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 n=108)

شدة الاستجابة	معامل الاختلاف	الانحراف القياسي	الوسط الحسابي	قياس الاستجابة										المتغير
				لا اتفق تماماً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		
				%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
85.92	17.50	0.752	4.296	0.9	1	0	0	12	13	42.7	46	44.4	48	y20
85.74	15.96	0.684	4.287	0.9	1	0	0	7.4	8	52.8	57	38.9	42	y21
84.44	19.24	0.812	4.222	0.9	1	2.8	3	10.2	11	45.4	49	40.7	44	y22
84.63	19.81	0.838	4.231	0.9	1	3.7	4	9.3	10	43.5	47	42.6	46	y23
84.07	16.18	0.680	4.203	0.9	1	0	0	9.3	10	57.4	62	32.4	35	y24
82.77	18.23	0.754	4.138	0	0	1.9	2	16.6	18	47.2	51	34.3	37	y25
86.11	15.04	0.647	4.305	0	0	0	0	10.2	11	49.1	53	40.7	44	y26
87.22	13.46	0.587	4.361	0	0	0	0	5.6	6	52.7	57	41.7	45	y27
83.3	16.24	0.676	4.166	0	0	0	0	15.7	17	51.9	56	32.4	35	y28
83.51	15.64	0.653	4.175	0	0	0	0	13.9	15	54.6	59	31.5	34	y29
84.63	14.66	0.620	4.231	0	0	0.9	1	7.4	8	59.3	64	32.4	35	y30
86.85	13.78	0.598	4.342	0	0	0	0	6.5	7	52.8	57	40.7	44	y31
84.93	16.31	0.692	4.246	0.37		0.77		10.34		50.78		37.74		المعدل العام

يشير الجدول السابق الى ان لمتغير القوائم المالية يمثل المتغيرات الفرعية (y20-y31)، بلغ الوسط الحسابي لهذا المحور 4.246 وبانحراف معياري 0.692 ونسبة اتفاق عام بلغ 88.52 وبلغ معامل الاختلاف 16.31 وشدة الاستجابة 84.93، وكان المتغير y31 (تؤثر العملات المشفرة على المكانة السوقية للوحدة الاقتصادية إذ أن غالباً الوحدات التي تتعامل فيها ستمتلك قوائهما قوة جذب للمستثمرين نظراً للأرباح التي ستحققها) قد حقق اعلى نسبة اتفاق بين متغيرات هذا المتغير بنسبة بلغت قيمتها 93.5 وبوسط حسابي قدره 4.342 وبانحراف معياري 0.598 وبشدة استجابة بلغت 86.85 وان المتغير y25 (يجب تسجيل العملات المشفرة في القوائم المالية باعتبارها أصول مشفرة، ويوجب هذا إنشاء حسابات فريدة للعملات المشفرة في الدفتر

العام للوحدة وتسجيل المعاملات المتعلقة بها) قد حقق اقل نسبة اتفاق والتي بلغت 81.5 بوسط حسابي قدره 4.138 وبانحراف معياري 0.754 وبلغ 82.77 من شدة استجابة.

رابعاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Test of Normality

تم استخدام الاختبار الاحصائي (Kolmogorov Smirnov) للكشف عن مدى مطابقة التوزيع الاحتمالي والخاص بالمتغيرات المدروسة للتوزيع الطبيعي، علماً أن عدم تحقق هذا الفرض الاحصائي من شأنه تشويه النتائج ويستدعي الامر تطبيق لا تتأثر بتحقيق او عدم تحقق هذا الفرض، واختبار التوزيع الطبيعي يتضح من خلال الجدول الآتي:

اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

(المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 n=108)

الأبعاد	Test of Normality		
	Kolmogorov Smirnov		
	Statistic	Df	Sig
المجموعة المستندية	0.123	108	0.000
المجموعة الدفترية	0.133	108	0.000
القوائم المالية	0.127	108	0.000

ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة P ظهرت اقل من 0.05 أي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع الابعاد لا تعود الى مجتمع يتوزع توزيع طبيعي، وبانتهاك هذا الفرض فإنه لا يمكننا استخدام الأساليب التقليدية في التقدير، بل يتحتم علينا استخدام أساليب أخرى في التقدير لا تتطلب توفير هذا الفرض.

استناداً لما أظهره اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة من أنها لا تتوزع توزيعاً طبيعياً في هذا الجزء من سيتم اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الثانوية التابعة لها وكما يأتي: "هنالك تأثير للعمليات المشفرة على مقومات النظام المحاسبي الموحد" ومن خلال هذه الفرضية الرئيسية تم اشتقاق الفرضيات الفرعية الآتية:

1. هنالك تأثير للعمليات المشفرة على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد.
2. هنالك تأثير للعمليات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد.
3. هنالك تأثير للعمليات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد.

- الفرضية 1: هنالك تأثير للعملات المشفرة على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد من أجل اختبار هذه الفرضية يجب في بادئ الامر صياغة الفرضية الاحصائية الخاصة بها وكما يأتي:
- فرضية العدم: لا يوجد هنالك تأثير للعملات المشفرة على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد.
 - الفرضية البديلة: يوجد هنالك تأثير للعملات المشفرة على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد.

ويمكن اختبار الفرضية الفرعية أعلاه من خلال الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار الفرضية الأولى

(المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 n=108)

R ²	Fcal.	p-value
0.45	87.394	0.000

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ان قيمة R^2 كانت تساوي 0.45 والتي تدل على ان 0.45 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل بالتأهيل العلمي والعملية للمدقق سببها في التغيرات الحاصلة في متغير البلوك شين. اما قيمة P-value لاختبار F (F=87.394) لاختبار الفرضية أعلاه كانت قيمة (P=0.000) اقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على ان يوجد هنالك تأثير معنوي للعملات المشفرة على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد.

ويمكن ملاحظة معامل الانحدار والخطأ القياسي وقيمة P وحدود الثقة Confidence interval في الجدول أدناه:

قيم تحليل الاثر لمتغير العملات المشفرة على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد

(المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 n=108)

P	Confidence Interval 95%		S.E.	Estimate	المتغير المؤثر به	مسار التأثير	المتغير المؤثر
	Upper Bound	Lower Bound					
0.001	0.770	0.434	0.084	0.598	المجموعة المستندية	< ----	العملات المشفرة

من خلال الجدول السابق يلاحظ ان قيمة المعلمة المقدرة والعائدة لمتغير العملات المشفرة كانت تساوي 0.598 أي ان زيادة وحدة واحدة من متغير العملات المشفرة يزداد متغير المجموعة المستندية بمقدار

0.598، كما يمكن من خلال الجدول السابق ملاحظة ان حدود الثقة للمعلمة المقدرة كانت تتمثل من خلال الحد الأدنى والذي كان يساوي 0.434 وان الحد الأعلى يساوي 0.770 وهي تعطي المدى التي يمكن تكون بها قيمة المعلمة العائدة لمتغير العملات المشفرة. كما ان قيمة الانحراف القياسي للخطأ للمعلمة المقدرة بلغ 0.084، بالإضافة الى ان قيمة (P=0.001) كانت اقل من 0.05 مما يدل على ان متغير العملات المشفرة له تأثير معنوي في متغير المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد.

ويرى الباحثان مما سبق أن هنالك تأثير واضح للعملات المشفرة على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد، إذ ان العملات المشفرة تحتاج إلى مجموعة مستندية تتوافق معها في ظل العمل التقني.

الفرضية 2: هنالك تأثير للعملات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد.

من أجل اختبار هذه الفرضية يجب في بادئ الامر صياغة الفرضية الاحصائية الخاصة بها وكما يلي:

- فرضية العدم: لا يوجد هنالك تأثير للعملات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد.
- الفرضية البديلة: هنالك تأثير للعملات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد.

ويمكن اختبار الفرضية الفرعية أعلاه من خلال الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار الفرضية الثانية

(المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 n=108)

R ²	Fcal.	p-value
0.61	164.561	0.000

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ان قيمة R^2 كانت تساوي 0.61 والتي تدل على ان 0.61 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل بالمجموعة الدفترية سببها في التغيرات الحاصلة في متغير العملات المشفرة. اما قيمة P-value لاختبار F (F=164.561) لاختبار الفرضية أعلاه كانت قيمة (P=0.000) اقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على ان يوجد هنالك تأثير معنوي للعملات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد.

ويمكن ملاحظة معامل الانحدار والخطأ القياسي وقيمة P وحدود الثقة Confidence interval في الجدول أدناه:

قيم تحليل الأثر لمتغير العملات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد
(المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 (n=108)

P	Confidence Interval 95%		S.E.	Estimate	المتغير المؤثر به	مسار التأثير	المتغير المؤثر
	Upper Bound	Lower Bound					
0.001	1.006	0.810	0.050	0.917	المجموعة الدفترية	< ----	العملات المشفرة

من خلال الجدول السابق يلاحظ ان قيمة المعلمة المقدره والعائدة لمتغير العملات المشفرة كانت تساوي 0.917 أي ان زيادة وحدة واحدة من متغير العملات المشفرة يزداد متغير المجموعة الدفترية بمقدار 0.917، كما يمكن من خلال الجدول السابق ملاحظة ان حدود الثقة للمعلمة المقدره كانت تتمثل من خلال الحد الأدنى والذي كان يساوي 0.810 وان الحد الأعلى يساوي 1.006 وهي تعطي المدى التي يمكن أن تكون بها قيمة المعلمة العائدة لمتغير العملات المشفرة. كما ان قيمة الانحراف القياسي للخطأ للمعلمة المقدره بلغ 0.050، بالإضافة الى ان قيمة (P=0.001) كانت اقل من 0.05 مما يدل على ان متغير العملات المشفرة له تأثير معنوي في متغير المجموعة الدفترية.

ويرى الباحثان مما سبق أن هنالك تأثير واضح وبشكل ايجابي للعملات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد، وذلك من خلال أنه يجب انشاء حسابات جديدة لتبويب وتسجيل العملات المشفرة في الدفاتر المحاسبية التابعة للنظام المحاسبي الموحد.

الفرضية 3: هنالك تأثير للعملات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد

- من أجل اختبار هذه الفرضية يجب في بادئ الامر صياغة الفرضية الاحصائية الخاصة بها وكما يلي:
- فرضية العدم: لا يوجد هنالك تأثير للعملات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد.
 - الفرضية البديلة: يوجد هنالك تأثير للعملات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد.

ويمكن اختبار الفرضية الفرعية أعلاه من خلال الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار الفرضية الثالثة

(المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 (n=108)

R ²	Fcal.	p-value
0.80	434.159	0.000

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ان قيمة R^2 كانت تساوي 0.80 والتي تدل على ان 0.80 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل بالقوائم المالية سببها في التغيرات الحاصلة في متغير العملات المشفرة. اما قيمة P-value لاختبار F ($F=434.159$) لاختبار الفرضية أعلاه كانت قيمة ($P=0.000$) اقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على ان يوجد هناك تأثير معنوي للعملات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد.

ويمكن ملاحظة معامل الانحدار والخطأ القياسي وقيمة P وحدود الثقة Confidence interval في الجدول أدناه:

قيم تحليل الاثر لمتغير العملات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد

(المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V24 $n=108$)

P	Confidence Interval 95%		S.E.	Estimate	المتغير المؤثر به	مسار التأثير	المتغير المؤثر
	Upper Bound	Lower Bound					
0.001	1.058	0.865	0.049	0.972	القوائم المالية	< ----	العملات المشفرة

من خلال الجدول السابق يلاحظ ان قيمة المعلمة المقدرة والعائدة الى متغير العملات المشفرة كانت تساوي 0.972 أي ان زيادة وحدة واحدة من متغير العملات المشفرة يزداد متغير القوائم المالية بمقدار 0.972، كما يمكن من خلال الجدول السابق ملاحظة ان حدود الثقة للمعلمة المقدرة كانت تتمثل من خلال الحد الأدنى والذي كان يساوي 0.865 وان الحد الأعلى يساوي 1.058 وهي تعطي المدى الذي يمكن أن تكون بها قيمة المعلمة العائدة لمتغير العملات المشفرة. كما ان قيمة الانحراف القياسي للخطأ للمعلمة المقدرة بلغ 0.049، بالإضافة الى ان قيمة ($P=0.001$) كانت اقل من 0.05 مما يدل على ان متغير العملات المشفرة له تأثير معنوي في متغير القوائم المالية.

ويرى الباحثان مما سبق أن هنالك تأثير واضح وبشكل ايجابي للعملات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد، وذلك من خلال توثيق المعلومات الإضافية عن العملات المشفرة في القوائم المالية لتوفير معلومات شاملة وشفافة لإصحاب المصلحة.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. هنالك تأثير واضح للعمليات المشفرة على المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الموحد، إذ إن العمليات المشفرة تحتاج لمجموعة مستندية تتوافق معها في ظل العمل التقني.
2. هنالك تأثير واضح وبشكل ايجابي للعمليات المشفرة على المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي الموحد، وذلك من خلال أنه يجب انشاء حسابات جديدة لتبويب وتسجيل العمليات المشفرة في الدفاتر المحاسبية التابعة للنظام المحاسبي الموحد.
3. هنالك تأثير واضح وبشكل ايجابي للعمليات المشفرة على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد، وذلك من خلال توثيق المعلومات الإضافية عن العمليات المشفرة في القوائم المالية لتوفير معلومات شاملة وشفافة لإصحاب المصلحة.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معيار أو تفسيرات تختص بمعالجة مشكلات المحاسبة عن العمليات المشفرة، ويمكن تنفيذ ذلك بتجميع آراء المعنيين بالموضوع عبر إقامة ورش عمل على نحو منظم.
2. ضرورة تعزيز الجوانب المعرفية للأكاديميين فيما يتعلق بموضوعات العمليات المشفرة واستخداماتها.
3. عقد الحلقات النقاشية والندوات والمؤتمرات لمناقشة المواضيع المتعلقة بالعمليات المشفرة وتأثيرها على المحاسبة بوصفها توجهاً حالياً ومستقبلياً.
4. يجب على المؤسسات الاستعانة بخبراء في المجال المحاسبي والتقنيات المالية المشفرة لتقييم وتطوير مقومات النظام المحاسبي الموحد لتعاملها مع تأثير العمليات المشفرة بشكل فعال ومناسب.

المصادر

1. آمال، مرزوق، 2020، العمليات المشفرة: فرص وتحديات استخدامها، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 112-128.
2. الباحث، عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز، 2017، النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، 857-916.

3. البصري، عبدالرضا شفيق، وجاسم، بيداء فاضل، 2017، دور الإفصاح الوارد في القوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الأربعون، العدد 110، 212-232.
4. البياع، غادة أنيس أحمد، 2020، العملات المشفرة وتقنية البلوك شين في أفريقيا: تقييم الفرص والتحديات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 1، العدد 2، ج 1، 3-45.
5. الجبوري، ظاهر سعد فرحان، 2021، تكييف نواحي القياس والإفصاح المحاسبي لمتطلبات التعامل بالعملات الإلكترونية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المختصين في المحاسبة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
6. جربوع، يوسف محمود، 2014، نظرية المحاسبة: الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير، ط 2، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
7. جهاد، اسعد غني، محمد، اسعد منشد، 2013، النظام المحاسبي الموحد المتخصص ومدى انسجامه مع البيئة المصرفية الدولية- دراسة نظرية وحسابات مقترحة لتطوير النظام بما ينسجم والخدمات المصرفية الحديثة، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، العراق.
8. الحاج احمد، مجدي الريح، 2022، أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على الأداء المالي في الوحدات الحكومية، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 11، الجزء الأول، الاردن.
9. حمدان، خولة حسن، فرحان، عماد محمد، 2014، مدى توافق النظام المحاسبي الموحد مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي- دراسة تحليلية في الأنظمة المحاسبية في جمهورية العراق، بحث منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.
10. خضير، ريم محسن، 2017، تأثير البيئة الخارجية في تحويل النظام المحاسبي الموحد العراقي إلى المعايير المحاسبية الدولية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 9، العدد 1، العراق.
11. رمو، وحيد محمود، حسين، هبة سالم، 2021، مدى ملائمة المعالجات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد للتعامل مع متطلبات الإجراءات الخاصة في ظل الاوبئة والجوائح (دراسة تحليلية أستطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 56، العراق.

12. الزعابي، عبدالله ناصر عبيد، 2018، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن: (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات.
13. السقا، زياد هاشم يحيى، 2011، نظام المعلومات المحاسبية، ط2، دار الطارق للنشر والتوزيع، الموصل، العراق.
14. شاهين، علي عبدالله، 2011، النظرية المحاسبية، ط1، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.
15. صبار، ازهار عبد، 2017، مكننة النظام المحاسبي المالي الموحد على الحاسبة الالكترونية وأثرها في الإبلاغ المالي (دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 9، العدد 2، العراق.
16. عاشور، كنتوش، 2009، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 6، الجزائر.
17. علي، شورش قادر، 2019، أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 5، العدد 1، 72-78.
18. قريرة، رشيد، 2016، تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) - دراسة حالة لعينة من شركات تأمين الأضرار في الجزائر لعام 2015، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
19. كاظم، حاتم كريم، 2011، تطوير النظام المحاسبي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية (دراسة تحليلية في مصرف الرافدين)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 22، العراق.
20. كعموش، شريف علي خميس، 2020، أثر تطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية على نظرية المحاسبة، المؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة "تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن الحادي والعشرين"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

21. لباز، شهرزاد، 2013، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة) وحدة الأشغال الثانوية (2010-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
22. مروان، زروق، 2020، النقود الإلكترونية والنقود المشفرة: الطبيعة والمخاطر، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، 519-507.
23. المسعودي، رزاق شاكرفي، 2013، مدى فاعلية النظام المحاسبي الموحد في الرقابة على الممتلكات والتجهيزات والمعدات، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
24. مشكور، سعود جايد، 2013، النظام المحاسبي الموحد (أطر نظرية وتطبيقات عملية)، الطبعة الأولى، مطبعة الميزان، العراق.
25. مشكور، سعود جايد، 2022، النظام المحاسبي الموحد (أطر نظرية وتطبيقات عملية)، الطبعة الثانية، مطبعة الميزان، العراق.
26. ملا علي، سنان زهير محمد جميل، 2015، تأثير المتغيرات الاقتصادية والتقنية على الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية – دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
27. النجار، أحمد هشام قاسم، 2019، العملات الافتراضية المشفرة: دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
28. يوحنا، براء منير، 2023، تأثير تقييم الموجودات وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

1. International Accounting Standards Board (IASB), IFRS, 2003, Financial Instrument, No. (8).
2. Todorov, Todro, 2017, Bitcoin-An Innovative Payment Method with A New Type of Independent Currenc, Trakia Journal of Sciences, 15, 163-166, Trakia University Stara Zagora, Bulgaria.
3. Financial accounting Standards Board (FASB), 2018, Conceptual Framework for Financial Reporting.